

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاثنين

15 ربيع ثانی 1437 - 25 يناير 2016





الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4
حقوق الإنسان فى العالم	18



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان



بحضور ضيف الشرف رئيس فرع جمعية حقوق الإنسان فرع

مكة المكرمة

طلاب الأمس يكرمون معلميهم بعد 34 عاماً في بادرة

رد الجميل

المصدر: جريدة سبق الاثنين 15 ربيع ثانی 1437 هـ - 25 يناير 2016م

<https://sabq.org>

في بادرة جميلة يظهر فيها أنبل معاني الوفاء والعرفان ولم تنسه السنون؛ لرد الجميل بعد أكثر من 34 عاماً. أقامت مجموعة من خريجي متوسطة العاصمة المقدسة النموذجية للأعوام "١٤٠٣ - ١٤٠٤ - ١٤٠٥"؛ حفل تكريم لعدد من معلميه ومربيهم الذين علّموهم، في بادرة لرد الجميل بعد أكثر من 34 عاماً، وذلك في أمسية جميلة، كان ضيف الشرف فيها مدير التعليم الأسبق في منطقة مكة المكرمة، وعضو مجلس الشورى سابقاً، رئيس فرع جمعية حقوق الإنسان فرع مكة المكرمة حالياً "سليمان الزايدي".

وحضر الحفل عددٌ من معلمي العاصمة المتوسطة، يتقدّمهم مدير المدرسة آنذاك "طارق أحمد الزواوي"، والمحترفون من الطلبة البالغ عددهم قرابة 50 طالباً، منهم من هو الآن في مراكز قيادية، وفي وظائف مختلفة مدنية وعسكرية وفي القطاع الخاص.

وتسلم المعلمون المكرمون دروع التكريم وباقات الورد، خلال الاحتفاء الحار من أبنائهم طلبة الأمس رجال اليوم. وذكر عدد من المحتفين أنّ مثل هذه البادرة ما هي إلا في الحقيقة من باب الواجب تجاه المعلم الذي يبذل الكثير من الجهد والوقت في تربية النشء، وتخريج الرجال الذين يخدمون وطنهم وأمتهم، أملين أن تكون نواة خير يقتدى بها من قبل الجميع في تقديم أقل الواجب من الشكر والعرفان بالجميل لأصحاب الفضل من المعلمين.

وشكر المعلمون طلابهم على الحفل والاحتفاء والتكريم، رغم مرور السنين الطويلة، إضافة لظروف عملهم، مؤكّدين أنّهم لن ينسوا هذا التكريم.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

• نزاهة“ تفتح تحقيقاً مع موظفين في 3 وزارات

المصدر: جريدة لحياة الاثنين 15 ربيع ثاني 1437 هـ - 25 يناير 2016م
<http://www.alhayat.com/Articles/13616340>

الرياض - «الحياة»

أفاد المتحدث الرسمي للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) عبدالرحمن العجلان، بأن الهيئة كلّفت ممثلين عنها، للوقوف على صحة ما نُشر في بعض الصحف المحلية من إعلانات عن البيع في مخططات عشوائية في مركز الجله وتيراك التابعة لمحافظة المزاحمية، ورفعت بملاحظاتها بهذا الخصوص إلى وزير الداخلية، واقرحت تشكيل لجنة من إمارة منطقة الرياض ووزارة الزراعة ووزارة المياه والكهرباء ووزارة العدل، لبحث الموضوع بشكل دقيق والتحقيق فيه، والتأكد من ملكية كل من يدعي التملك فيها، وإزالة أيّ تعدٍ جرى على أملاك الدولة، وإفادة الهيئة بما ينتهي إليه البحث بالتحقيق، ويأتي هذا الإجراء الأخير من الهيئة استناداً إلى تنظيمها الذي يقضي بإحالة المخالفات والتجاوزات المتعلقة بالفساد إلى الجهات الرقابية أو جهات التحقيق، وللهيئة الاطلاع على مجريات التحقيق ومتابعة سير الإجراءات. وأضاف العجلان أن وزير الداخلية وجه بتشكيل اللجنة بشكل عاجل، وتأكد لاحقاً، وجود فساد إداري لدى كتابة العدل بالمزاحمية، تمثل بعدد من المخالفات، ومنها إخراج كاتب عدل سجلات ومحاضر ضبط إلى بيته، لضبط وتسجيل وتنظيم مخططات زراعية، إذ قام بضبط 800 صك في يوم واحد، ولخطورة القضية، تقرر إحالتها على هيئة التحقيق والادعاء العام للتوسع في التحقيق مع موظفين في كتابة العدل بالمزاحمية وفرع وزارة الزراعة والمياه، وإيقاف كل الصكوك الصادرة من كتابة عدل المزاحمية أو القويعة في الموقع مدار البحث، وإحالتها على محكمة الاستئناف للتأكد من نظامية هذه الصكوك وفق الاختصاص، وتكليف محافظ القويعة بالعمل على إزالة كل الصناديق التي وضعت في الموقع، ومراقبة الموقع وعدم البيع فيه حتى تنتهي القضية، وتكليف وزارة الزراعة بتطبيق القرارات الزراعية وإزالة ما كان خارجاً عنها.

• 2000 استفسار لـ «مستشارك العمالي»

المصدر: جريدة لحياة الاثنين 15 ربيع ثاني 1437 هـ - 25 يناير 2016م
<http://www.alhayat.com/Articles/13616339>

الرياض - «الحياة»

تتيح خدمة «مستشارك العمالي» الإلكترونية، التي أطلقتها وزارة العمل أخيراً، الإجابة عن استفسارات العملاء (العاملين وأصحاب العمل والمختصين في القطاع الخاص)، حول الاستشارات القانونية عن أنظمة وقرارات العمل، خلال ثلاثة أيام.

ويمكن لعملاء وزارة العمل الاستفادة من خدمة «مستشارك العمالي» الإلكترونية، عبر بوابة الثقافة العمالية www.laboreducation.gov.sa.

وتتيح الخدمة طلب استشارة حول نظام العمل، سواء في العقود أم مكافأة نهاية الخدمة، وانتهاء عقد العمل، والتدريب والتأهيل، وساعات العمل، والإجازات، وعمل المرأة، وغيرها من الاستشارات. وخلال الفترة التجريبية لتشغيل الخدمة، التي انطلقت في تشرين الثاني (نوفمبر) 2015، تلقت الوزارة 2.615 استفساراً، تم الرد عليها جميعاً من قبل المستشارين القانونيين، منها 2.435 استفساراً باللغة العربية، و 180 استفساراً باللغة

الإنكليزية، فيما استفاد 1.458 مواطناً من الخدمة، ومن العمالة الوافدة، بلغ عدد المستفيدين 1.104 وافدين، إضافة إلى أبناء مواطنين سعوديتين. وتنوعت الاستفسارات حول نظام العمل، ليرد 1.782 استفساراً حول عقد العمل وإنهائه، و 374 استفساراً عن مكافأة نهاية الخدمة، و334 استفساراً عن الإجازات، و94 استفساراً عن ساعات العمل، و31 استفساراً عن عمل المرأة. وأتاحت وزارة العمل فريقاً من المستشارين القانونيين، يتولون استقبال الاستفسارات والأسئلة الواردة إلى بريد «مستشارك العمالي» الإلكتروني، عبر موقع الثقافة العمالية www.laboreducation.gov.sa. وتبدأ الخدمة الإلكترونية بالدخول على الموقع الإلكتروني واختيار «مستشارك العمالي»، وتعبئة بيانات العميل الأولية، ثم إرسال استفساره، ليتلقى رداً آلياً بعد تسلم استفساره خلال ثلاثة أيام عمل، إذ يُرسل الاستفسار إلى المستشار لبحثه والرد على العميل في أقرب وقت.



• الشرقية: مدارس تدرب طالباتها على • الدفاع عن النفس

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 15 ربيع ثاني 1437 هـ - 25 يناير 2016م
<http://www.alhayat.com/Articles/13617964>

الدمام - رحمة ذياب
طبقت مدارس في المنطقة الشرقية برامج وأنشطة معتمدة للفصل الدراسي الحالي، من بينها كيفية تخطي العقبات للطالبات، والدفاع عن النفس، والإبلاغ عن التحرش خارج المدرسة، قدمنها مرشداً تربوياً في حلقات توعوية بهدف حماية الطالبات من الإيذاء. واستعرضن مرشداً مقطوعاً لطالبات في محافظة خميس مشيط، تعرضن إلى تحرش من سائقي سيارات، بعد الخروج من الدوام المدرسي، وحاولت إحدى الطالبات الدفاع عن نفسها بضرب مرافق السائق. وقالت المرشدة الطلابية نورة عزمي لـ«الحياة»: «إن برامج التوعية في الدفاع عن النفس ضمن الأنشطة المعتمدة من الوزارة، تهدف إلى تثقيف الطالبات، ولا سيما بعد خروجهن من الدوام، أو تعرضهن لابتزاز شبان، لذا تعكف إدارات المدارس متمثلة بإدارة الإرشاد التربوي، على تقديم جميع أنواع الدفاعات النفسية للطالبة، وكيفية الإبلاغ عن الشكوى، إضافة إلى التبليغ عن المعنفين من الأسرة، كل ذلك يصب في مصلحة الطالبة وتزويدها بثقافة الثقة بالنفس والابتعاد عن الخطأ». وأضافت عزمي: «لدينا طالبة تعرضت لمشكلة وصلت إلى حد مطالبة والدها بفصلها من المدرسة نهائياً، وتدخلت جهات حقوقية لإرجاع الطالبة، والسبب ملاستها مع شاب على بوابة المدرسة، وغيرها كثير من المواقف التي تجبر الأهل أحياناً على اتخاذ مواقف حادة تؤدي إلى تدمير مستقبل الطالبة، لذا انتهجنا سياسة التوعية التي لا تقتصر على المحاضرات وإنما عرض مقاطع لطالبات تعرضن لعنف خارج المدرسة وتحرش، وكيفية تلافي وقوع الطالبة ضحية، فالمحاضرات النظرية لم تعد تترك تأثيراً في الطالبة، ولا بد من تغيير أو تحديث الأساليب الإرشادية، وهذه ضمن خطة وزارة التعليم في التطوير». من جانبها، رأت نعيمة المريخي (وكيلة مدرسة في مدرسة ثانوية في الخبر الشمالية) أن «عرض البرامج الإرشادية على الطالبات يتغير بحسب الاختلافات التي تحدث، فلم تعد المحاضرات التربوية تلقى أهمية أو تترك أثراً كما كانت في السابق، وانخفض تأثيرها بنسبة 45 في المئة، بحسب استبيان أجرته مدارس ثانوية في المنطقة الشرقية، التي تبين أن توجه الطالبات في الإرشاد أصبح ذا صلة بوسائل التواصل الاجتماعي، والكشف عما يدور بها من مستجدات، فلم تعد هناك وسائل لمنع الطالبات من متابعة ما يجري. وتابعت: «الكشف عن الواقع والاستعانة به ليصبح عبرة أفضل من التكتيم عليه، فالعديد من الوسائل الحالية هي مقاطع يتم أخذها من «يوتيوب» و«تويتر»، ونعمل حالياً على إعداد خطة إرشادية تساعد الطالبات في البوح بما يتعرضن إليه، وهي أفضل أساليب الإرشاد الناجعة». وأوضحت مرشداً تربوياً أن انخفاض نسبة التوعية النظرية، رفع من حالات الابتزاز والتحرش، «فالكلام لم يعد يجدي، لذا فالحلجوء إلى الوسائل الحية سيقفل من الحوادث، ويسعف الطالبات من الانتظام في بيئة غير سليمة، فهناك

تنسيق مع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وهيئة حقوق الإنسان لضمان تعليم مستدام بعيد عن المنغصات التي تسمح للأهالي بحرمان بناتهم من التعليم».



اعترافات المسؤولين الشجاعة بتقصير قطاعاتهم تتوالى.. بعد وزير الصحة

مدير الأمن العام يعترف: أداء إدارات المرور غير مرض

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 15 ربيع ثاني 1437 هـ - 25 يناير 2016م

<http://www.alriyadh.com/1122325>

تقرير - راشد السكران

الاعترافات تتوالى من المسؤولين؛ فعقب تصريح وزير الصحة حول حادث مستشفى جازان العام؛ صرح مدير الأمن العام الفريق عثمان المحرج مؤخراً بأن أداء إدارات المرور غير مرض، منتقداً ما اعتبره عدم وجود أي تطور ملموس في أعقاب توصيات اجتماع المرور الأخير العام السابق وحتى الآن، ومتوعداً برصد أداء المرور حتى يتغير ويقول المجتمع كلمته لما يشاهدونه من تغير ملموس.

إن اعترافه بالتقصير يفتح باب العمل الجاد والتطوير وتحمل المسؤوليات والثقة بالنفس، والبعد عن البحث عن تبريرات هشة، والكل يطعم بأن يحدث هذا الاعتراف تغييراً في العمل المروري، كما ذكر المحرج وباعترافه الشجاع، حيث قال: إن مشكلة المرور أصبحت حديث المجتمع، وحوادث المرور مقلقة، وأصبحت حوادث المرور في بلدنا هي القاتل الأول.. وحدد ملاحظاته تجاه المرور، مبيناً «المشكلة الأولى في السير ثم الحوادث»، مطالباً باستغلال التقنية لتطوير الأداء المروري.

أصداء الاعتراف

توالى عبر وسائل الإعلام أصداء المتابعين لاعتراف مدير الأمن العام بتقصير إدارات المرور في أداء مهامهم، وتوالى الانتقادات لضعف أداء المرور في كافة المناطق والمحافظات، وطالبت الانتقادات مدير الأمن العام بضرورة العمل الجاد والدؤوب لفرض هبة المرور، وطالبوا بتكثيفهم وتشديد الرقابة ومعاقبة المخالفين. ويرى أحد المعلقين أهمية الحزم ضد المخالفين، ويقول: للأسف؛ معظم المواطنين لا يحترمون النظام، فما بالك بالوافد لذي يمارس المخالفات دون رادع.

وعلق بعضهم على انتقادات مدير الأمن العام على أداء المرور بقوله: نقد مدير الأمن العام لأداء المرور يُشكر عليه، ولكن نريد أفعالاً على أرض الواقع ومراقبة سلوك قاندي المركبات، لا نريد أن يمر هذا الاعتراف دون إحداث أفعال، لأن إدارات المرور أصبحت للأسف الشديد في وادٍ وأنظمتها في وادٍ آخر، كما أن خطط السير في الشوارع حدث ولا حرج، بدءاً من الزحام الشديد في الشوارع، ومخالفات سائقي السيارات بلا حسيب ولا رقيب وخاصة الشباب المتهور، الذي اجتراً على عكس الاتجاه والوقوف الممنوع وتعطيل حركة السير والانشغال بالحوال. كما تناولت وسائل الإعلام بتعليقاتها اعتماد إدارات المرور على ساهر ونجم، وتفرغها للعمل الإداري الذي يجب أن لا يكون هو العمل الأهم لأن بالإمكان الاعتماد على الموظفين المدنيين في تسيير تلك الأعمال أو توزيعها على القطاعات الأخرى فمثلاً استمارات السيارات والرخص تناط بها وزارة البلديات ووزارة النقل، ليتفرغ رجل المرور للميدان، لإدارة السير وضبط المخالفات وهذا صميم عملهم، ويرى أحد المعلقين على نقد مدير الأمن العام أن لا شيء يفسر ضعف إدارات المرور سوى غياب الحزم والرقابة في تطبيق الأنظمة المرورية، وضعف وعي المجتمع بقواعد السلامة المرورية عند استخدام الطرق وعدم احترام الأنظمة.

المواطنون: نحتاج لقرارات فاعلة وعقوبات رادعة تعيد هيبة المرور ويقول مواطن للأسف قطع الإشارة وعكس السير صار أمراً عادياً، وصرنا نشهد الوافد يخالف قبل المواطن. وعلق آخر على عدم القضاء على التفحيط وتضليل المركبات بالكامل والتجاوز الخاطئ، وعدم تنظيم أماكن الوقوف أمام المحلات كالمطاعم والمدارس، والمكتبات، ودور العبادة.

تطوير المرور

اللواء متقاعد عبدالكريم السعدون يرى أهمية تطوير المرور لأنه مشروع وطني كبير لا يقل أهمية عن بناء المدن الصناعية أو مشروعات النقل العام في المدن أو بناء المدن الطبية والجامعات، لأن ذلك سيقلل بإذن الله من نسبة الحوادث وما ينتج عنها من وفيات وإعاقات وتكاليف باهظة على اقتصاد البلد.

ويضيف: لا يختلف اثنان على أهمية المرور وضرورة تطويره وأخذ عوامل السلامة عند تخطيط المدن والطرق، ولكن الاختلاف هو كيف يمكن إصلاحه ومن أين نبدأ؟، وهنا أسوق بعض المقترحات من واقع الخبرة في مجال العمل، ومن تلك الملاحظات: أولاً. علينا أن نتذكر أنه لا توجد طرق مختصرة للتطوير والإصلاح، لكن أفضل الطرق وأمنها هي الحلول العلمية المبنية على الدراسات التي يقوم بها مختصون من المملكة ومن بيوت خبرة عالمية والاستفادة من تجارب الدول التي سبقتنا، من ينظر إلى مؤسسات المملكة الناجحة في القطاعين العام والخاص يجد أنها بدأت بخبرات عالمية جلبت معها ثقافة مختلفة وأنظمة متكاملة طبقتها بكل دقة وصرامة.

ويضيف اللواء السعدون: من يفكر في تطوير المرور عليه أن يفكر خارج الصندوق سواء من حيث التنظيم أو التدريب أو الكفاءات، ففي الولايات المتحدة وفي غيرها من الدول التي تمتاز بمرور حازم نجد أن للمرور لباسه وتنظيمه الخاص المختلف عن القطاعات العسكرية، كما أن معظم منسوبيه من الحاصلين على الشهادة الجامعية ويتمتعون بأجسام قوية وتدريب عملي واستعداد كامل للتعامل مع جميع المواقف.

وقال: التقنية أصبحت من مضاعفات القوة ومن أهم وسائل ضبط المخالفين للنظام، لذا علينا أن نسرع في تعميمها وتحويل ساهر ونجم غيرها من الشركات إلى شركة كبيرة يمتلكها صندوق الاستثمارات العامة وي طرح جزء من أسهمها للمواطنين حتى يستفيد المواطن ويشعر أنه شريك في التنمية وليست جباية كما يحلو للبعض أن يكتب في مواقع التواصل، فساهر وغيره وجدت لحفظ الأرواح وتطبيق النظام، مثل هذه الشركة لن تكتفي بتوظيف التقنية، لكنها ستفتح مجالاً واسعاً لتوظيف المواطنين، وإنشاء مراكز أبحاث لكل ما له علاقة بالمرور وسلامة الطرق والرقي بمستوى السلامة في أكثر من مجال.

السعدون: يجب الاستفادة من تجارب الدول

الاعتراف بالمشكلة

عبدالله الكعبد كاتب ورجل أمن سابق قال: الجميع يعرف ان الاعتراف بالمشكلة نصف الحل، واهم شيء ان يعترف الانسان أن لديه مشكلة، فمشكلة المرور وكثرة حوادث السيارات، والفوضى العارمة بشوارع المملكة؛ نتائج أكثر من سبعة آلاف قتيل سنوياً و 35 ألف مصاب منهم 10 % إصابات مقعدة، تشغل أكثر من 30 % من مستشفيات وزارة الصحة فبالتالي القضية تستدعي العلاج السريع.. تحتاج لمن يقف حول هذه الأرقام، ويسأل ماذا عملنا تجاه هذه القضية، إذن مدير الأمن العام اعترف وهذه ثقة بالنفس منه، لأن المشكلة وصلت لحد لا يمكن السكوت عليها، وحين وقت الاعتراف فاعترف بملء ارادته وأمام التنفيذيين الذين هم مديرو المرور في المناطق ورجال المرور الآخرين وأمام الإعلام، بان المرور لم يبذل من الجهد ما يوازي حجم المشكلة، وحينما يقول أين انتم فإنه يتساءل كالمواطنين أيضاً أين المرور، ليس المرور كاميرات ساهر تركب بكل مكان أو تقاطع الإشارات ويكون هذا هو حل المشكلة.. هذا غير حقيقي، الحقيقة أن هناك منظومة عمل متكاملة يقوم بها جهاز المرور حتى يساهم في تخفيف حدة هذه الفوضى العارمة وبالتالي تخفيف عدد القتلى والمصابين، والاعتراف هو بداية حل المشكلة وبالتالي حل المشكلة يجب ان يتم على أرض الواقع بتنفيذ منظومة من العمل، وكتبت انا وكتب غيري وتحدثنا عن هذه المنظومة فالمنظومة تبدأ من تعليم السائق ومراقبته على الطريق وكل ما بينهما، وصناعة رأي عام حول هذه القضية ورفع مستوى الوعي العام ورجل المرور اسس المنظومة، فيجب ان يرتقى برجل المرور تأهيلاً وتدريباً ومراقبة وأداء، فبدون رجل المرور الذي يعد العنصر الأساسي في المنظومة فلا يستطيع ان ينهض، فإذا كان رجل المرور أصلاً مقصراً باعتراف مدير الأمن العام إذاً يجب أن يسلط الضوء على هذا العنصر الهام لرفع من كفاءته، ولا يكفي التواجد الشكلي بل تواجد عملي فعال يستطيع أن يسيطر على فوضى الشارع ويعيد ضبط قائدي السيارات.

وأضاف: الأمر الآخر الذي يجب أن نتكلم عنه هو ما يتعلق بتوصيات مؤتمرات المرور السابقة، فانا متأكد انها تنسى بعد انتهاء المؤتمر مباشرة بحيث لا يوجد هناك خطة عمل تنفيذية لما ورد في المؤتمر فالتوصيات عبارة عن جزء من المؤتمر، لكن هي مجرد فعالية تعقد وكل يذهب إلى منطقته وتعود الأمور كما كانت.

وعن النظام المروري وضرورة تطويره قال: النظام محدث ولائحته التفصيلية أوردت كل شيء فإذا هذا النظام لم يطلع عليه المواطن فهذه مسؤولية المرور أنه لم ينشر هذا النظام ولم يوعهم بينود ومدلولات النظام، ونحن لسنا محتاجين لتجديد نظام المرور الحالي فهو لم يمض عليه سوى ست أو سبع سنوات فهو محدود ولمس كثيرا من جوانب العمل المروري، لكن إذا الناس لم تعرف هذا النظام فهذه مشكلة جهاز المرور أولا، وثانيا الناس فكيف يحصل الفرد على رخصة وهو لا يعرف الشق المتعلق بالسائق، أعتقد انه ليس فقط الوساطة ولكن هناك تقصير كامل في تطبيق نظام المرور بالشارع لأن رجال المرور جزء كبير منهم لا يعرفون اصلا النظام المروري.

إحصائيات مفجعة

وكشفت إحصائية أصدرتها الإدارة العامة للمرور حديثا أن مجموع الوفيات الناجمة عن حوادث الطرق في مناطق المملكة الإدارية خلال العام 1435هـ بلغ 7486 حالة وفاة، فيما بلغ مجموع الإصابات الناتجة عن تلك الحوادث 35843 إصابة، وحسب الإحصائية فقد احتلت مكة المكرمة المرتبة الأولى في عدد الوفيات بعدد 2058 حالة وفاة أي ما نسبته 27.4 %، تليها المنطقة الشرقية 1191 وفاة تليها منطقة عسير بعدد وفيات بلغ 770 حالة وفاة. الكعيد: الفوضى العارمة في شوارعنا نتائجها دموية ورجال المرور أكثرهم لا يعرفون النظام وحسب إحصائية أصدرتها منظمة الصحة العالمية تقريرها السنوي لعام 2015 حول "سلامة الطرق" على مستوى العالم، تضمنت ظاهرة غريبة في الشرق الأوسط وهي أنه حتى الدول الأعلى دخلا بالمنطقة ترتفع بها معدلات حوادث الطرق على عكس الاتجاه العالمي، وذلك نتيجة عدم تطوير الطرق وقواعد المرور بالصورة التي تتلاءم مع النمو الاقتصادي السريع الذي تشهده وما يترتب عليه من زيادة عدد السيارات على الطرق.

وجاءت المملكة في المركز الثاني عربيا بعد ليبيا وال 23 عالميا من حيث زيادة معدلات وفيات الطرق بمعدل بلغ 27.4 شخصا، وسجلت الأردن معدلا ب 26.3 وعمان ب 25.4 والجزائر ب 23.8 والكويت ب 18.7 وقطر ب 15.2 ومصر ب 12.8 والإمارات ب 10.9 والبحرين بثمانية.

كما كشفت منظمة الصحة العالمية أن نحو 1.24 مليون نسمة يقضون نحبهم كل عام نتيجة حوادث المرور. وتمثل الإصابات الناجمة عن حوادث المرور أهم أسباب وفاة الشباب من الفئة العمرية 15-29 سنة، ومن المتوقع أن تؤدي حوادث المرور بحياة نحو 1.9 مليون نسمة سنوياً بحلول عام 2020 إذا لم تُتخذ أية إجراءات للحيلولة دون ذلك. لا يملك إلا 28 بلداً، يمثلون 416 مليون شخص (7% من سكان العالم) قوانين شاملة تتعلق بخمسة عوامل خطر رئيسية هي: السرعة، والقيادة تحت تأثير الكحول، واستخدام الخوذات الواقية الخاصة بالدراجات النارية، وأحزمة الأمان، وأحزمة ومقاعد الأطفال.

وتتسبب الإصابات الناجمة عن حوادث المرور في إلحاق خسائر اقتصادية هائلة بالضحايا وأسرهاهم وبالدول عموماً، وتنشأ هذه الخسائر من تكاليف العلاج (بما في ذلك التأهيل والتحقيق في الحوادث) وانخفاض/ فقدان إنتاجية (الأجور) من يموتون أو يُصابون بالعجز بسبب إصاباتهم، وإنتاجية أعضاء الأسر المعنيتين الذين يضطرون إلى التغيب عن العمل (أو المدرسة) للاعتناء بالمصابين. وقد تجاهلت البرامج الصحية العالمية، طيلة سنوات عديدة، الإصابات الناجمة عن حوادث المرور وذلك على الرغم من إمكانية التنبؤ بها والوقاية منها إلى حد كبير. وتُظهر البيانات المستقاة من بلدان كثيرة أنه يمكن تحقيق نجاحات كبيرة في الوقاية من حوادث المرور من خلال بذل جهود متضافرة تشمل قطاعات أخرى غير القطاع الصحي.

لجنة الإدارة ترى أنه لا يكافح التستر خلف الأجنبي ويتسبب في تدني الأداء

الشورى يرفض السماح للموظف الحكومي بالتجارة ويؤكد أنه ينتج الفوضى

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 15 ربيع ثاني 1437 هـ - 25 يناير 2016م
<http://www.alriyadh.com/1122327>

الرياض - عبدالسلام البلوي
توقفت لجنة الإدارة والموارد البشرية في الشورى عن دراسة مقترح لتعديل نظام الخدمة المدنية لصالح السماح للموظف الحكومي بالعمل بالتجارة.

وأوصت اللجنة في تقريرها الذي حصلت عليه "الرياض" بعدم مناسبة الاستمرار في دراسة تعديل المادة 13 من نظام الخدمة المقدم من عضو المجلس د. أحمد عمر الزيلعي، مؤكدة أن فكرة السماح لموظفي الدولة بمزاولة التجارة لن يحارب إلا جزءاً يسيراً من التستر التجاري، وفي نطاق ضيق يتمثل بتستر الموظفين الحكوميين خلف أقاربهم، أما الجزء الأكبر من التستر المتمثل بالتستر خلف الأجنبي وهو ما يعاني منه الاقتصاد الوطني، لن يسهم هذا المقترح في القضاء عليه؛ لأنه يزول من معظم من يزاولون الأعمال التجارية، وبالتالي فهذا المقترح مع تعارضه مع مبدأ تكافؤ الفرص سيؤدي إلى ظهور الفوضى في الحقل الاجتماعي والوظيفي.

وحذرت اللجنة من أن السماح لموظفي الدولة بالعمل التجاري، وترى أنه سيتسبب في تدني الإنتاجية والأداء بين موظفي الدولة، باعتبار أن جزءاً من وقتهم سينصرف إلى ملاحقة تجارتهم ومصالحهم، وهو ما سينعكس سلباً على معدل الأداء والإنتاجية في أجهزة الدولة والقطاع الحكومي.

وأكدت الإدارة والموارد البشرية أن معالجة التستر التي يستهدفها مقترح العضو الزيلعي -كما جاء في مبرراته- لا يكون بإصدار المزيد من الأنظمة، فليس هناك ضعف أو نقص في التشريعات التي تعالجه وتكافحه، بل يكون بالتنفيذ الشامل والحاسم للأنظمة الصادرة بهذا الشأن، ومن أهمها نظام مكافحة التستر، إضافة إلى أن أغلب قوانين الخدمة المدنية المقارنة التي استجلتها اللجنة تحظر على الموظف، سواءً أكان بشكل واضح وصريح أو بشكل ضمني أن يزاول بنفسه أو عن طريق آخرين الأعمال التجارية.

المؤيدون: تجارة الموظف تمنع الالتفاف على النظام وتحسن أوضاعه المعيشية

إلى ذلك، تعرض لجنة الإدارة تقريرها في جلسة لم تحدد بعد ويناقش المجلس ما توصلت إليه ويحسم التصويت إقرار توصيتها أو رفضها، وكان المجلس قد وافق قبل 300 يوم وافق على توصية تستهدف دراسة السماح للموظف الحكومي بقرار من الوزير المختص الاشتغال بالتجارة أو الاشتراك في تأسيس الشركات، وتعديل النصوص النظامية التي تمنع ذلك في نظام الخدمة المدنية، وأحال مقترحاً بهذا الخصوص للعضو أحمد عمر الزيلعي إلى لجنة الإدارة والموارد البشرية، لتقوم بدراسة موسعة وموضوعية وموثوقة، تشمل وضع الضوابط اللازمة في حال السماح للموظف بالعمل الخاص.

وأيد حينها 60 عضواً المقترح، مؤكداً على أهميته في القضاء على التستر والالتفاف على النظام وتحسين الأوضاع المعيشية لموظفي الدولة وإيجاد مصادر أخرى لمدخلاتهم، وعاب العضو حمد الحسون التنصل من الاعتراف بوجود مشكلة التستر والعمل بالتجارة من قبل موظفي الدولة بأسماء زوجاتهم وبناتهم، وقال: "يجب أن نكون صريحين"، مشيراً إلى أن عدداً من أعضاء الشورى يعملون بالتستر، مضيفاً أن كثيراً منا مارس التستر وأنا أمارس أعمالاً تجارية ليست باسمي.

كما صوت 55 عضواً ضد المقترح، وحذروا من خطورة إقراره على حساب أداء الموظف وإفضائه إلى مزيد من التسبب، وقال العضو خضر القرشي: "يجب على مجلس الشورى أن يربأ بنفسه عن الموافقة على دراسة مثل هذا المقترح" وأضاف العضو أسامة قباني بأن الجمع بين عمل حكومي وخاص يتعارض مع مبادئ النزاهة، كما قال العضو مفلح الرشدي: "لو سمح للموظف بالتجارة فماذا بقي للمواطن الذي لا يعمل". المعارضون يحذرون من إقراره وخطورة إفضائه لمزيد من التسبب وتعارضه مع النزاهة يذكر أن المادة 13 من نظام الخدمة في نصها القائم، تمنع الموظف الحكومي من الاشتغال بالتجارة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، والاشتراك في تأسيس الشركات أو قبول عضوية مجالس إدارتها أو أي عمل فيها أو في محل تجاري إلا إذا كان معيناً من الحكومة، ويرى عضو الشورى الزيلعي أن مقترحه يستهدف تعديل هذه المادة ليسمح للموظف بالعمل بالتجارة وفق ضوابط محددة، مؤكداً أن هذا التعديل سيقضي على الكثير من حالات التستر التي يضطر إليها البعض للعمل في التجارة، كما أنها تساعد في مواجهة أعباء غلاء المعيشة وتحقيق استفادة الموظف من وقته.



• صحة الرياض تطلق حملة سلوكيات التعامل مع ذوي الإعاقة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 15 ربيع ثاني 1437 هـ - 25 يناير 2016م

<http://www.alriyadh.com/1122345>

الرياض - نايف آل زاحم
تنفذ مديرية الشؤون الصحية بمنطقة الرياض حملة توعوية عن سلوكيات التعامل مع ذوي الإعاقة واشتملت الحملة على إقامة معرض توعوي في مركز بانوراما التجاري للتسوق ويستمر 3 أيام.
ويتضمن المعرض توزيع برشورات وكتيبات حول الطريقة المثلى للتعامل مع ذوي الشريحة المهمة في المجتمع، ويقوم عليه متخصصات في مجال الإعاقة يقومون بالإجابة على أسئلة واستفسارات الزوار، وتوعية أسرهم حول مهارات التعامل مع ذوي الإعاقة، وتأهيلهم طبياً ونفسياً واجتماعياً من خلال إلحاقهم ببرامج تعليمية لتنمية قدراتهم ومهاراتهم من خلال برامج إدماجهم في النسيج المجتمعي، ليكونوا أعضاء فاعلين بوصفهم أفراداً متساوين مع الآخرين دون تمييز أو تجاهل لقدراتهم. يذكر أن صحة الرياض احتفلت بفعاليات اليوم العالمي لذوي الإعاقة بعنوان سلوكيات التعامل مع ذوي الإعاقة، بحضور الأميرة سميرة الفيصل رئيس مجلس إدارتي جمعية أسر التوحد والجمعية السعودية لمرضى الفصام، وإبراهيم الحكي مدير التأهيل الطبي بوزارة الصحة، وسلمان الدعجاني سفير ذوي الإعاقة بالمملكة، وشارك عدد من ممثلي الجهات الحكومية المعنية والجمعيات الخيرية والتطوعية.



128 قضية عضل تستقبلها محاكم المملكة مطلع العام الحالي

يوميًا.. فتاتان تطرقان أبواب المحكمة بحثاً عن "عش الزوجية"

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 15 ربيع ثاني 1437 هـ - 25 يناير 2016م

<http://www.al-madina.com/node/656023>

استقبلت محاكم الأحوال الشخصية بالمملكة خلال الربع الأول من العام الحالي، 128 قضية عضل، بواقع فتاتين لكل يوم، في ارتفاع ملحوظ لعدد الفتيات اللاتي يلجأن إلى القضاء لتخليصهنّ من عضل أولياء أمورهن، وسعيًا إلى «عش الزوجية».

وذكر تقرير صادر عن وزارة العدل، أن قضايا عضل الفتيات المنظورة في المحاكم السعودية سجلت ارتفاعًا ملحوظًا في الربع الأول من العام الحالي 1437 هـ، وأشار التقرير إلى أن هناك قضايا عديدة لا تصل إلى المحاكم؛ نظرًا للأعراف الاجتماعية المحافظة في السعودية.

فيما كشف تقرير -حصلت «المدينة» على نسخة منه- أن المحاكم خلال الأشهر الأربعة من العام الهجري الجاري استقبلت 128 دعوى «عضل» من فتيات رفض أولياء أمورهنّ تزويجهنّ من رجال يوصفون بـ«الكفاءة». كما أوضح أن 10 محاكم عامة على مستوى المملكة استقبلت قضايا العضل المشار إليها، وأن المحكمة العامة في منطقة مكة المكرمة تصدرت قائمة المحاكم من حيث عدد القضايا بواقع 45 دعوى، تلتها المحكمة العامة في منطقة الرياض بـ28 دعوى.

وأفاد التقرير بأن المحكمة العامة في المنطقة الشرقية جاءت في المرتبة الثالثة بـ 24 دعوى عضل، فيما جاءت المحكمة العامة في منطقة المدينة المنورة في المرتبة الرابعة بـ 13 دعوى، تلتها محكمة القصيم العامة في المرتبة الخامسة بـ 7 قضايا، وجاءت بعدها محكمة عسير بـ5 دعاوى عضل، وابتت منطقتا تبوك، وحائل بالمرتبة السابعة بقضيتين لكل منهما، في حين كان نصيب منطقتي جازان والباحة بقضية عضل واحدة لكل منهما.

من جانبه قال المحامي والمستشار القانوني وعضو هيئة التحقيق والادعاء العام سابقًا الدكتور إبراهيم الأبيدي في حديثه لـ«المدينة»: أن العضل من المنع، وعرفه ابن قدامة -رحمه الله- بأنه: منع المرأة من التزويج بكفنها إذا طلبت ذلك، ورغبة كل واحد منهما في صاحبه.

ومن واقع العمل في المحاكم، أرى أن نسبة قضايا العضل قد ارتفعت عن ذي قبل لازدياد وعي المرأة بحقوقها، ولصدور عدد من الأحكام في حق من يتعسف في ولاية المرأة إذ كانت المرأة في السابق لا تعلم أن من حقها اللجوء للمحكمة والمطالبة بأن يكون لها ولي آخر سواء القاضي، أو من ذوبها ممن هو أهل لذلك.

وأضاف: لأن العضل من أشد أنواع الظلم الذي يقع على المرأة حيث تمنع من الزواج بالكفاءة وتسفك من وليها في حقها، فقد أولت وزارة العدل الاهتمام بمثل هذه القضايا، وبأدرت بإصدار عدة قرارات عدلية تحمي المرأة في مجال الأحوال الشخصية من بينها (نزع الولاية عن ولي المرأة التي تتعرض للظلم والعضل، وللرأة التي تتعرض للعضل وترغب في اللجوء إلى المحكمة أن تتقدم بصحيفة دعواها إلى محاكم الأحوال الشخصية بالمدينة التي تسكنها، حيث نصت المادة الثالثة والثلاثون من نظام المرافعات الشرعية الجديد في الفقرة السادسة منها، على اختصاص محاكم الأحوال الشخصية بنظر دعاوى تزويج من لا ولي لها، أو من عضلها أولياؤها).



الشورى“ يحذر من تأخر الكتب وينتقد أداء المعلمين“

والمعلمات

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 15 ربيع ثاني 1437 هـ - 25 يناير 2016م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160125/Con20160125821172.htm>

سعاد الشمراني (الرياض)

غضب كبير أبدته اللجنة التعليمية في مجلس الشورى تجاه التقرير السنوي لوزارة التعليم للعام المالي ١٤٣٥-١٤٣٦، توجته بجملة من التوصيات التي لم تخل من عبارات التشديد والتحذير وتأكيد المطالب، والإسراع في التنفيذ.

فقد انتقدت اللجنة طابع التكرار الذي كان عليه تقرير الوزارة في مشروعاتها وإنجازاتها والصعوبات التي تواجهها، والكم الهائل جدا من البيانات والمعلومات الإحصائية الوصفية دون أن تصاحبها رؤية تحليلية توضح أبعاد هذه الإحصاءات ومدلولاتها، وطالبت بتفاديها في التقارير المقبلة.

كما انتقدت أداء المعلمين والمعلمات والذي رأت أنه ما زال متواضعا، كما أن البيئة المدرسية بكامل أركانها ما زالت دون مستوى التطلعات والطموحات، وذلك بعد رصد اللجنة الفجوة الكبيرة بين الدرجات العالية التي يحصل عليها الطلاب والطالبات والمهارات والمعارف المتدنية.

وبالعودة للتوصيات، حذرت اللجنة بداية وزارة التعليم من تكرار مشكلة هذا العام المتمثلة في عدم توفر الكتب للطلاب، إذ لم تصل إلى بعض المدارس إلا بعد بداية الدراسة، وكذلك عدم الاستعداد الكافي لتأهيل المباني وصيانتها ونظافتها.

وجاء هذا التحذير في توصية قدمتها اللجنة، أكدت فيها على ضرورة الاستعداد التام للعام الدراسي قبل بدئه بوقت كاف. وأوصت اللجنة في تقريرها الذي أعدته وتتم مناقشته اليوم، بإعداد استراتيجية وطنية شاملة للتعليم تضمن تحقيق الهدف من دمج وزارتي التعليم العالي والتربية والتعليم في وزارة واحدة من خلال تجسير الفجوة بين التعليم العام والعالي وتحقيق التكامل التام بينهما وربط برامج التعليم بخطط التنمية واحتياجات سوق العمل الحكومي والخاص والارتقاء بمستوى مخرجات التعليم كما ونوعا، إضافة إلى تعزيز الوحدة الوطنية وترسيخ قيمها وتوظيف نتائج البحث العلمي في مجالات تطوير التعليم.

ولم تخف اللجنة استياءها تجاه عدم تنفيذ الوزارة لقرار مجلس الشورى والذي صدر قبل أربع سنوات تقريبا، وبطالب فيه بإعادة استقلال مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم، حيث جددت مطالبتها بتنفيذ هذه التوصية.



8 قضايا اعتداء تنظرها المحاكم يوميا

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 15 ربيع ثاني 1437 هـ - 25 يناير 2016م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=250343&CategoryID=5

الرياض: سليمان العنزي

سجلت محاكم المملكة خلال العام الماضي 2766 قضية عنف جسدي، بواقع 8 قضايا يوميا، سواء كانت قضايا مضاربات، أو إيذاء للغير، حيث سجلت محاكم 13 منطقة خلال عام 1436، نحو 1075 قضية مضاربة واعتداء، و1691 قضية إيذاء للغير.

وبحسب مؤشرات وزارة العدل، فقد شكلت قضايا المضاربة وإيذاء الغير المسجلة بالرياض نسبة تزيد على 34 %، من إجمالي القضايا في المملكة بواقع 946 قضية، منها 238 قضية مضاربة و 708 قضية إيذاء، فيما جاءت منطقة مكة المكرمة في المركز الثاني في عدد قضايا المضاربة، إذ سجلت محاكمها 184 قضية مضاربة واعتداء، فيما احتلت منطقة المدينة المنورة المركز الثاني في عدد قضايا إيذاء الغير بواقع 184 قضية.



مجلس القضاء يناقش تجربة محاكم الأحوال الشخصية

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 15 ربيع ثاني 1437 هـ - 25 يناير 2016م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=250352&CategoryID=5

الرياض: الوطن

يرعى وزير العدل، رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد الصمعاني الأربعاء المقبل ولمدة يومين الملتقى الأول لرؤساء محاكم ودوائر الأحوال الشخصية في المملكة، بمشاركة 20 قاضياً. وأوضح الأمين العام، المتحدث الرسمي للمجلس الأعلى للقضاء الشيخ سلمان النشان، أن الملتقى يقام في منطقة تبوك، ويهدف إلى فتح حوار مباشر مع رؤساء دوائر محاكم الأحوال الشخصية في مناطق المملكة وفق محاور متعددة، ومناقشة ما يعرض من قضايا الأحوال الشخصية، والبحث عن الحلول والمعالجات وتبادل الخبرات في محاكم ودوائر الأحوال الشخصية. وأشار إلى أن محاور اللقاء المزمع مناقشتها تشمل دراسة إمكانية توحيد الإجراءات، سواء في قضايا الأحوال الشخصية أو الإنهائية، مبيناً أن الملتقى سيستعرض تجربة مكاتب الصلح (الواقع والمأمول) وإمكانية الاستعانة بالجهات والمؤسسات الأهلية في قضايا الأحوال الشخصية، ومناقشة مدى الحاجة لدمج الدوائر الإنهائية بالدوائر القضائية في الأحوال الشخصية، وأبرز ملحوظات دوائر الأحوال الشخصية في محاكم الاستئناف المتكررة على قضايا الأحوال الشخصية، ودراسة مدى الحاجة لتخصيص دوائر لقضايا معينة مثل الحضانة والنفقة، ودراسة فكرة إنشاء محاكم الإنهاءات في المدن الرئيسية أو افتتاح فروع لمحاكم الأحوال الشخصية تختص بالإنهاءات.



استياء لمقطع عامل يطرح معاقاً أرضاً

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 15 ربيع ثاني 1437 هـ - 25 يناير 2016م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=250395&CategoryID=5

عفيف: بدر الحربي

أثار مقطع فيديو لمسن من ذوي الاحتياجات الخاصة، تعرض للدفع من أحد عمالة مستشفى عفيف العام في مواقف السيارات ما أوقعه أرضاً استياء متداولي المقطع على شبكات التواصل الاجتماعي أمس. فيما لم تؤكد أو تنفي إدارة المستشفى هذا المقطع، الذي أثار المتداولين الذين طالبوا بحاسبة المتسببين في ذلك. "الوطن" أجرت عدة اتصالات بمدير المستشفى الأخصائي عايض العصيمي، لإيضاح حقيقة المقطع، ولكن دون جدوى.



مسارات التنمية وقانون الوفرة والمراجعة الضرورية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 15 ربيع ثاني 1437 هـ - 25 يناير 2016م

<http://www.alriyadh.com/1122461>

د. عبد الله القفاري

حال الدول كحال مجتمعاتها وأفرادها.. التأثير الفوقي من هرم السلطة بمستوياته المختلفة بلقي بتأثيراته وظلاله على قاعدة الهرم الأكبر وهي المجتمعات والأفراد. إلا أن هذا لا يعني أن التغذية المتحركة من القاعدة إلى القمة لا تأثير لها ولا أثر.

علينا أن نصارح أنفسنا بلا قلق، ونكشف أوراقنا بلا تردد، ونعاود بحث مسارات التنمية التي لم يضرها سوى الشعور
الواهم بأن الوفرة قانون لا يهتز.. وأن الإنفاق لا حدود له ولا سقف وأن الحياة مريحة لدرجة لا تكلف أكثر من حمل
بطاقة انتمان

كلما كانت هناك علاقات تبادلية مؤثرة وفاعلة بين رأس الهرم والقاعدة، كلما كانت تلك المجتمعات إلى النضج والتفاعل
الإيجابي أقرب. وكلما كانت المجتمعات تملك حيوية التغيير والاختيار والمحاولة في مواجهة مستقبلها ومصيرها.. كلما
كانت تلك المجتمعات قادرة على تجاوز الأزمات وابتكار الحلول وصناعة التطور الإيجابي.. بل واستعادة حيويتها
ودورها في مواجهة التأثيرات السلبية التي تحيط بها أو تنال منها.

وكما أن الحاجة أم الاختراع.. وهو القانون الأهم الذي ظل ولا زال المؤثر الأكبر في التطورات والتحولات على
مستويات كثيرة في مسار البشرية منذ النشأة الأولى.. فكذلك تبدو الأزمات محركاً ومحرضاً وفاعلاً في البحث عن منافذ
الحلول وتفتح العقول على مصادر كانت من غير المفكر فيه أو المستبعد إلى حين.

"لا تحسبوه شراً لكم.." فلربما كانت بعض الأزمات مفتاحاً للبحث عن ملامح مستقبل لا بد من مواجهته مهما كانت
الظروف.. ولن يكون قانون التغيير، وهو القانون المحتم على كل شيء يدب على وجه الأرض.. وفي كل مصدر يتقوت
الإنسان منه وفي كل منحى من مناحي الحياة.. سوى القانون الأعظم في مسار الحياة البشرية، فالقانون الذي لا يتغير هو
قانون التغيير ذاته.

القلق من الانخفاض الشديد في أسعار السلعة الرئيسية الوحيدة التي تصدرها للعالم "النفط" سيدفع حتماً لانحسار مصادر
الوفرة المالية.. لقد تعودنا خلال عقود على حالة من الاسترخاء واللامبالاة والهدر.. وظهرت سلوكيات اجتماعية هي
أقرب للسفه والتبذير، وتعددت المظاهر الخادعة، وأصبحت أيقونة الاعتراف الاجتماعي مرتبطة بنوعية الاستهلاك،
ومواقع السكن، ونوعية الأثاث والمركب، وجهات السفر، والانهماك في اقتناء كل جديد.. استهلاك شره ضار تربت عليه
أجيال.. ولا بد أن تتحسر تلك الغمامة عن عيونها لترى العالم كما هو وليس كما تظنه.

لم تظهر الآثار بعد لموجة انخفاض مصدر الدخل السهل والرئيسي في بلاد مترامية الأطراف.. وسنرى أن الأيام القادمة
كفيلة باستعادة الإنسان للإحساس بالخطر إلى درجة أن يعيد حسابات كثيرة، ويجلو عن ناظره وهم الاستغراق في نوعية
حياة وطبيعة ممارسة.. أن لها أن ترحل وتستبدل بما هو ممكن للبقاء على قيد الحياة إلى حدود الكفايات والضرورات.

يستشعر الإنسان الطبيعي الخطر القادم، وتدله حواسه الطبيعية عليه، مالم تلوث أو تتدخل أطراف أخرى لتغري بالمزيد
من الانكاء والاسترخاء والأمان الخادعة.. وليس ثمة أكبر من استشعار مسؤولية توفير متطلبات الحياة بعناصرها
الأساسية.. لا بما تحوطه موجات من صناعة الوهم الخادع والتفكير بالتمني الذي لا وزن لها في سلم الحقائق. المصارحة
مفتاح كبير لوضع المجموع أمام مشهد الحقيقة. ومساءلة مشروع التنمية في مراحل الوفرة والاستهلاك الشره ضرورة لا
غني عنها ليس لمواجهة مراحل الانحسار فقط.. بل ولإعادة تقويم مرحلة حملت سلبيات كثيرة على مستوى الهدر،
وسهلت إغراق المال في مشروعات العائد منها ضعيف.. والموجه لخدمتها سيكون أكبر مصدر لابتلاع المزيد من
الإنفاق.. وفي ظروف الانحسار في مصادر الدخل ستكون المهمة صعبة على الدوام.

ليست المشكلة فقط في أن هناك مشروعات تم بناؤها بمليارات الريالات.. كان بالإمكان تنفيذها بأقل من تلك الكلفة،
وبشروط تجعل صيانتها وتشغيلها أيسر وأسهل وأقل كلفة بكثير.. إلا أن عقلية التضخم في كل شيء والإبهار في كل
مشروع سيطرت على عقول لم تفكر كثيراً فيما لو انحسرت مصادر الدخل إلى درجة العجز عن مواجهة كلفة التشغيل
والصيانة للإبقاء عليها على قيد العمل.. أو مواجهة كلفة الطاقة لخدمتها، والتي أصبحت تستهلك ما يعادل ربع ما ينتج من
النفط.. لمواجهة نمو استهلاك فاق سنوياً 10% لمجموع سكاني يقارب الثلاثين مليون إنسان.

لماذا نظل نفكر في مشروعات باهظة الكلفة باهظة الصيانة والتشغيل، وكان بالإمكان تنفيذها بمواصفات سهلة وتلبي
الحاجة ويمكن صيانتها وتشغيلها دون تلك الكلفة الباهظة التي تشكل سنوياً ما يقارب 10% من كلفة إنشائها.
قانون النفع والعائد المتوقع، لم يكن دائماً مرتبطاً بمشروعات التنمية.. لقد ظلمنا التنمية عندما اعتقدنا أن تنفيذ منشأة
باهظة الكلفة والتعقيد على مساحات شاسعة، تتحرك فيها قطارات خاصة وتستهلك طاقة عالية وتتطلب صيانة وكلفة
تشغيل متنامية - وهو أمر لم يكن ضرورياً - بينما كان يمكن تنفيذها بمواصفات ملائمة ومناسبة للبيئة المحلية وبالإمكان
أن يعمل في تشغيلها وصيانتها بسهولة أبناء الوطن دون الارتهاق للخبرات والشركات الأجنبية.

إن تعبير التكنولوجيا القاصمة للظهر، يتحقق عندما يكون الهدف الإبهار في بناء منشأة بمواصفات معقدة، وبكلفة عالية،
تستهلك جزءاً لا يستهان به من المال العام، وتظل كلفة صيانتها وتشغيلها عملية استنزاف طويل للمال والطاقة.

إن هذا ليس إلا مثلاً واحداً، وإلا فهناك الكثير في مسار التنمية يحتاج لإعادة نظر وتقييم، وطوال مسار التقويم يجب أن تكون الحسابات وفق قانون النفعية والاستهلاك واضحة المعالم، وإلا ربما وجدنا أنفسنا أمام التزامات هائلة لبنود التشغيل والصيانة.. تجعل الخيارات بين الوفاء بتلك الأموال وبين موازنة الدخل أصعب وأشق.

ألسنا اليوم بحاجة لإعادة مراجعة مشروعات تلك التنمية، وتقييم مسارها واكتشاف كارثية أخطائها.. وإذا لم يحدث هذا سنظل نعاود الأخطاء بلا حساسية الامتثال لقانون النفعية وهو القانون الأول والأخير في استدامة التنمية.

من رحم الأزمات يجب أن تبلغ دروس المراجعة أفقها الطبيعي.. الأزمات ليس كلها شراً وخطراً.. بل من بينها تظهر منح معاودة التفكير والتقدير وإعادة البناء على نحو مختلف.

سيضطر الناس لمراجعة حساباتهم اليومية والشهرية ومعاودة توزيع دخلهم على الالتزامات الضرورية والبحث عن مصادر ممكنة لدخل بدا أنه ينحسر..

أما على مستوى الدولة فلا يكفي مؤتمر واحد ولا ندوات نادرة.. بل متصلة لتعيد قراءة المشهد التنموي بعيون وعقول تتنوع لمراجعة جردة حسابات أعوام ظلت فيها عناوين التنمية الباهظة الكلفة تغطي على المراجعة والتقييم.

علينا أن نصارح أنفسنا بلا قلق، ونكشف أوراقتنا بلا تردد، ونعاود بحث مسارات التنمية التي لم بصرها سوى الشعور الواهم بأن الوفرة قانون لا يهتز.. وأن الإنفاق لا حدود له ولا سقف وأن الحياة مريحة لدرجة لا تكلف أكثر من حمل بطاقة ائتمان.



اقتراحات مرورية

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 15 ربيع ثاني 1437 هـ - 25 يناير 2016م

<http://www.al-madina.com/node/656098>

أيمن بدر كريم

اقترح بعض المغردين في موقع «تويتر» اقتراحات وجيهة أثرت مشاركتها مع جهاز المرور والأجهزة المعنية للنظر في تطبيقها، حيث من حق الناس المشاركة بأرائهم حول قضية عامة فاق أثرها السلبي حدود المعقول، وأضرّت بكثير منهم نتيجة هدر الأرواح والممتلكات على الطرقات، دون أي بوادر حقيقية للحد من أثارها المدمرة:

- * فرض غرامة مالية وسجن كل أب سمح لابنه بالقيادة وهو تحت العمر القانوني أو دون رخصة سير.
- * تفعيل نظام النقاط في المخالفات المرورية، وسحب الرخصة والسجن بعد حد معين.
- * منع دخول الشاحنات للمدن وتخصيص أوقات وطرق بديلة لها وتشديد العقوبات عليها.
- * تركيب كاميرات أمامية لسيارات المرور لرصد المخالفات، عوضاً عن الاعتماد على بعض رجال مرور وخاصة حين انشغالهم بهواتفهم النقالة.
- * مضاعفة العقوبة المالية أو السجن لمخالفي أنظمة المرور من منسوبي الأجهزة الأمنية.
- * سحب الرخصة والعرض على محكمة مرورية في حال السرعة فوق الحد بـ (30 كم/ساعة).
- * تدريس مادة تعليمية بأسلوب تشويقي لأطفال المدارس لتكريس احترام الأنظمة المرورية.
- * مراقبة أداء رجال المرور لضمان صرامتهم في تنفيذ القانون، إضافة إلى عودة عمل المرور السري.
- * تطوير أداء مدارس القيادة، فمن الاستهتار إصدار رخصة قيادة لشاب متهور أو وافد جديد في يوم واحد.
- * تطبيق مخالفة السرعة الدنيا كما في أمريكا، حتى لا يتسبب أصحاب الشاحنات وسيارات الخدمات في حوادث وإغلاق الشوارع.
- * التشدد في منح رخص القيادة، ونشر إحصائيات مفصلة عن المتسببين بالحوادث وأسبابها.
- * تفعيل الفحص الدوري للسيارات بشكل أكثر جدية وتشديد اشتراطاته، فلا يتم التصريح لسيارات غير لائقة ميكانيكياً ولا شكلياً.
- * زيادة أعداد رجال المرور بعد اختفاء كثير منهم نتيجة شركتي نجم وساهر.
- * مشاركة وزارة الصحة بإصدار إحصائية شهرية عن وفيات الحوادث المرورية كما تفعل مع كورونا.

- * اهتمام الإعلام بمشكلات المرور وإنتاج مسلسلات توعوية وأفلام وثائقية بشكل دوري.
- * تدخل وزير الداخلية وإنشاء مركز وطني مستقل عن المرور لتقييم المشكلة وتنفيذ الحلول.
- * المرور والطرق وحدة متكاملة وجهتان مدنيتان، تتطلبان شركات هندسية تقنية كبرى لإدارتهما بشكل مباشر وسليم، ومن الضروري أيضاً النظر في خصخصة جهاز المرور للنهوض به وتطويره بشكل فعال.

أوضاع العالم 2016 (7)

كلفة الخدمات الصحية تغرق 100 مليون إنسان في الفقر سنوياً

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 15 ربيع ثاني 1437 هـ - 25 يناير 2016م

http://www.alwatan.com.sa/Dialogue/News_Detail.aspx?ArticleID=250390&CategoryID=4

أبها: الوطن 2016-01-25 AM 2:15

عدّ الأستاذ المحاضر في العلوم السياسية في جامعة باريس الثامنة أوريان جيلبود تفشي مرض إيبولا في أفريقيا الغربية منذ بداية 2013 كاشفاً قوياً للتفاوتات الصحية العالمية. وقال جيلبود في بحث حمل عنوان (الصحة/ الظلمة العظمى) ونشر في كتاب "عالم اللامساواة" الذي أصدرته مؤسسة الفكر العربية كترجمة لكتاب "أوضاع العام 2016" إن "إيبولا تسبب منذ عام 2013 بنحو 10 آلاف وفاة من بين 25 ألف إصابة به".

وعلى الرغم من الخوف من وقوع وباء عالمي، إلا أن إيبولا ظل متحيزاً في 3 بلدان تنسم بالفقر، وهي ليبيريا، وسيراليون، وغينيا، هي تشهد تفاوتات بالحصول على العناية، ففي ليبيريا مثلاً، هناك طبيب واحد لكل 100 ألف من السكان، أي أقلّ من 50 طبيباً لمجمل السكان، وهو رقم أدنى بـ330 ضعفاً مما هو الحال في فرنسا. كما أن هناك تفاوتات بإمكان الحصول على الدواء، وتفاوتات في المعالجة الإعلامية والسياسية. ويعد الكفاح ضد اللامساواة العالمية في ميدان الصحة أحد أولويات المنظمات الصحية الدولية، لكن اللامساواة المتراكمة ومكافحتها تحتاج إلى مقارنة متعددة القطاعات تتجاوز المجال الصحي، وترتهن لإرادة سياسية.

معدل وفيات الأطفال يتناقص إلى النصف منذ عقدين ظل الوضع الصحي العالمي يتحسن طيلة القرن الـ 20. فمنذ سنوات 1990 ومعدل وفيات الأطفال يتناقص إلى النصف، فقد كان يبلغ 90 وفاة في كل ألف ولادة، بات الآن 48 وفاة في كل ألف ولادة. ومع ذلك، في إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء لا يزال معدل وفيات الأطفال دون الخامسة هو 98 في كل ألف ولادة، أي أرفع من معدلات وفيات الأطفال في البلدان النامية أو المتحققة النمو، بـ15 مرة.

والتفاوتات في الحالة الصحية للأهالي، وفي الموارد التي تتيح الاحتفاظ بحالة صحية جيدة، ترسم بين بلدان العالم بحسب مستوى «التنمية» فيها، فالبلدان السائرة بطريق النمو تشهد وفاة 99 % من وفيات الأمهات السنوية في العالم، والأمل في الحياة لدى ولادة طفل في مالوي، هو أن يعيش حتى عمر 47 سنة، مقابل 83 سنة في اليابان، وفي الولايات المتحدة مثلاً، يظل نصف الإصابات الجديدة بقصورات المناعة البشرية (الإيدز) من نصيب الأفرو - أميركيين الذين لا يمثلون سوى 12 % من إجمالي السكان.

كما أن بلدان الجنوب مُصابة أيضاً بالأمراض المزمنة 60% من حالات السرطان الجديدة، و 70% من الوفيات تقع في البلدان السائرة في طريق النمو، فيما تنتشر الأمراض المعدية في بلدان الشمال مثل الإيدز، وإنفلونزا الطيور، وسارس، وإزاء ذلك، تصبح قدرة الأهالي على الاحتفاظ بحالة صحية جيدة مرتبطة لقدرتهم على الوصول إلى العناية وإلى الأدوية. تقلّص التفاوتات الصحية يدخل صلب عمل المنظمات الدولية

الكفاح ضد التفاوتات الصحية على الصعيد العالمي، جاء متأخراً نسبياً، فقد ركزت أول التنظيمات الصحية الدولية (المكتب الدولي للصحة العامة)، على مراقبة الأمراض والوقاية من الأوبئة.

وعلى الرغم من إعادة تنظيم النظام الصحي الدولي بعد الحرب العالمية الثانية حول منظمة الصحة العالمية التي أنشأت عام 1948، كان لا بد من الانتظار حتى عام 1970، ليصبح تقليص التفاوتات الصحية العالمية شاغلاً مركزياً. فمع تغلغل بلدان الجنوب في هيئات الأمم المتحدة، على إثر الاستقلالات وانتهاء الاستعمار، بدأ التأكيد على دور الصحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك على أهمية تقليص التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لتحسين

الوضع الصحي. وفي عام 2000 أقرت منظمة الصحة العالمية الحق في وصول الجميع إلى الخدمات الصحية، وأطلقت استراتيجية جديدة سميت "خدمات الرعاية الصحية الأولية" تهدف إلى تقديم الخدمات الأساسية بكلفة محتملة، باللجوء إلى العمال الاجتماعيين المحليين مثلاً، بحيث "تُردم الهوة التي تفصل البلدان النامية عن البلدان السائرة في طريق النمو". وانطلاقاً من سنوات 1970، بدأت منظمة الصحة العالمية تهتم بـ«محددات الصحة» أي الشروط التي يعيش فيها الأهالي، السكن، الزراعة، التربية، واعتمدت تدابير لتدارك التفاوتات الصحية العالمية، مثل وضع لائحة بالأدوية الأساسية التي ينبغي للبلدان أن تحصل عليها بالأولوية، كما بدأ البنك الدولي يروج منذ نهاية سنوات 1980، لوضع ما أسماه رسوم الاستخدام التي تُستوفى من المنتفعين بخدماته لتمويل النظم الصحية، لكن جزءاً من الكلفة يظل على عاتق الأفراد الذين يريدون الحصول على الخدمات الصحية، وتمثل الرسوم على المنتفعين وسيلةً للتمويل الإضافي من أجل تحسين جودة نظم الرعاية المتردية في البلدان الواقعة فريسة صعوبات تأمين مواردها.

برامج تمويل الصحة تقفز 3 أضعاف خلال 10 سنوات ظل الاهتمام بتقليص التفاوتات الصحية العالمية يتواصل في سنوات 1990 و2000، خاصة أن الإيدز كان يتيح تعبئة مهمة عابرة للحدود وللقوميات حول هذه المسألة، مع تسليط الضوء إعلامياً على أنه بالرغم من أن هذا الوباء عالمي الانتشار، إلا أن البلدان السائرة في طريق النمو هي التي تدفع ضريبته الأعلى والأثقل (فإفريقيا الواقعة جنوب الصحراء مثلاً، تستأثر بنسبة 70% من المرضى بهذا الداء).

ثم إن "تفجر" التمويلات في مجال الصحة العالمية، حيث تضاعف التمويل 3 أضعاف خلال 10 سنوات، ليقفز من 10 مليارات دولار تقريباً عام 2000، إلى 30 مليار دولار اليوم، والأهمية التي توليها أهداف الألفية للتنمية للصحة، يعكسان الجهود المبذولة في هذا المجال، حيث يقع تقليص التفاوتات الصحية في قلب الأهداف الـ 8 التي أقرت واعتمدت عام 2000، ويفترض أن تكون قد تحققت عام 2015.

عام 2005، أنشأت منظمة الصحة العالمية لجنة محدّدة اجتماعية للصحة، قدمت تقريراً عام 2008، ثم تبنت عام 2012 إعلان ريو، حيث تدق المنظمة نغمة تغيير مكافحة الأسباب الاجتماعية لمشكلات الصحة، لأن تقليص التفاوتات الصحية يحتاج إلى "الكفاح ضد التفاوتات في توزيع السلطان والمال والموارد".

ويتضمن الكفاح ضد اللامساواة العالمية في ميدان الصحة التصدي لمشكلات صحية نوعية، منها إمكانية الوصول إلى الأدوية.

قائمة عنصران يحددان إمكانية استفادة الأهالي من الأدوية، الأول هو توفرها، أي أن تكون مُنتجة وموجودة، والثاني أن يكون بلوغها والوصول إليها من ضمن قدرات المحتاجين.

كما أن رهانات البحث والتنمية وحقوق الملكية الثقافية مهمة في جانب إمكانية الوصول إلى الأدوية، ويرى المنتدى العالمي للبحوث الصحية، وهو مؤسسة تسعى لتشجيع البحث حول الأمراض التي تصيب الفقراء والترويج له، أنه من 1393 مركباً كيميائياً جديداً جرت المتاجرة بها بين عامي 1975 و1999، كان 13 مركباً منها فقط تتعلق بالأمراض الاستوائية، بمعنى أن هناك تفاوتات عالمية مهمة في ميدان العلاجات تعود إلى حسابات اقتصادية، فشركات المستحضرات والأدوية قليلاً ما تجد محفزاً لتوظيف إمكانياتها في البحث حول أمراض "غير مجزية"، أو "غير ذات مردودية"، أي من تلك التي تصيب عدداً قليلاً من الأفراد أو من الأهالي الشديدي الفقر أو الذين لا يملكون ماله. أما الدول التي تملك الموارد والقدرات الضرورية، فإنها تستثمر، بالأولوية، في البحث حول الأمراض التي تصيب أهاليها وأقوامها هي، مما يعزز الاختلال في البحث لصالح بلدان الشمال، ولهذا، فإن تأسيس شراكات عمومي - خصوصي للتنمية أو لتطوير المنتجات- التحالف العالمي لتطوير عقار السل، مشروع الأدوية من أجل الملاريا، المبادرة من أجل أدوية الأمراض المهملة (انطلاقاً من نهاية سنوات 1990، كان يهدف إلى تدارك هذه المشكلات وتسهيل التعاون بين الفعاليات المتعددة).

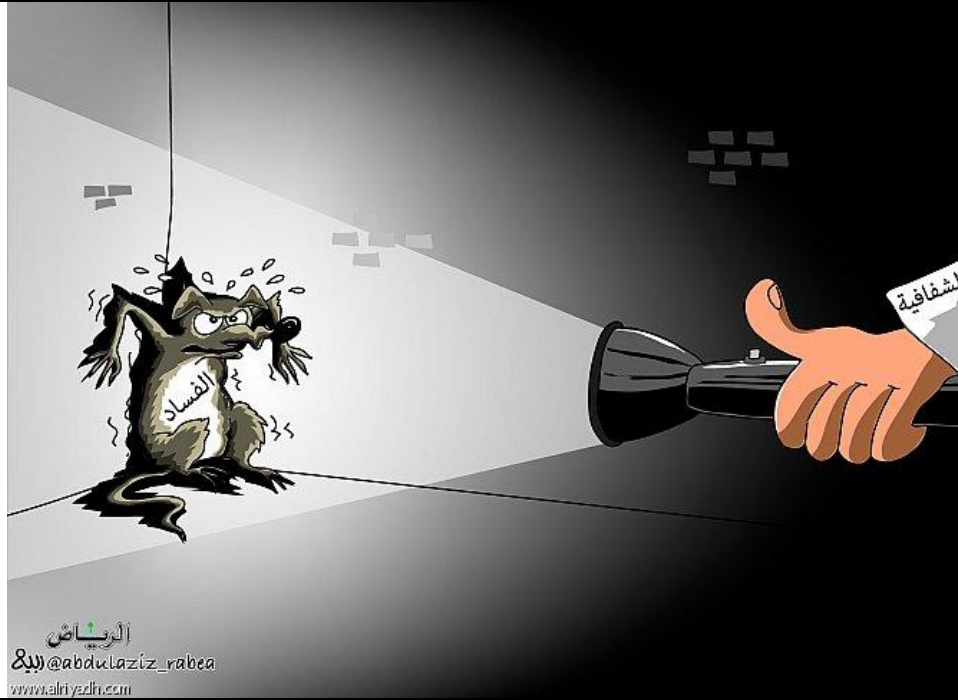
عندما يكون هناك علاج ويتم تطويره، فإن مسألة تحديد ثمنه هي التي غالباً ما تطرح مشكلة، فتعزيز النظام العالمي للملكية الفكرية عام 1994، مع توقيع الاتفاق على وجوه حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة، والذي يتمدد ويتوسع في تغطية الأدوية بخاصة، قد عمل على الحد من الاستثناءات على براءات الاختراع. بحيث أدى ذلك إلى نزاعات جديدة بين مؤسسات البحث والتنمية والحكومات والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات المستحضرات الصيدلانية التي تنتج الأدوية النوعية التي لا تحمل أسماء تجارية، وتطوير مختبر جيليد لعلاج جديد لمرض التهاب الكبد الوبائي C خير شاهد على هذه الإشكالية. فهذا الدواء الذي تبلغ كلفته حوالي 50 ألف يورو في البلدان النامية أو المتحققة النمو، و 41 ألف يورو في فرنسا، و 71 ألفاً في الولايات المتحدة، كان موضوع احتجاج من المنظمات غير الحكومية، مثل أطباء بلا حدود، وكان موضوع مفاوضات مع الحكومات التي ترغب في خفض ثمنه.

مسار دولية لتمكين الفقراء من الحصول على الدواء

يظل الحصول على الدواء مسألة لا تنفصل، فيما يتعلق بمكافحة التفاوتات العالمية في الصحة، أي إنها لا تنفصل عن وضع نظم صحية مستقرة ومنظمة حول المشافي ومراكز العناية ونظم التموين بالأدوية والعتاد الطبي، والعاملين من الجسم الطبي الجيد الإعداد والتدريب، وهذا يحتاج إلى عمل متعدد القطاعات طويل الأمد، يتضمن إنشاء نظم حماية اجتماعية ومجهودات تربوية، وتدابير للحد من "هجرة الأدمغة" والعاملين في الصحة.. إلخ. وثمة حركة صاعدة لمحاولة ابتداء حق بالصحة يكون مضموناً على المستوى الدولي، فتضمنه معاهدات دولية، غير أن المقاربة المتميزة حالياً، والتي كانت موضوع تقرير منظمة الصحة العالمية الأخيرين عامي 2010 و2013، هو تنمية أو تطوير "تغطية صحية كونية شاملة كاملة". ومهمة هذه التغطية هي حث الدول على وضع مكيانزمات تمويل لنظم صحية تحمي الأفراد ضد المخاطر المالية المقترنة بتكاليف الخدمة والرعاية الصحية. وتقدر منظمة الصحة العالمية أن 100 مليون فرد يغرقون في الفقر كل عام لأنهم اضطروا إلى دفع كلفة الخدمات الصحية التي تلقوها مباشرة.



كاريكاتير

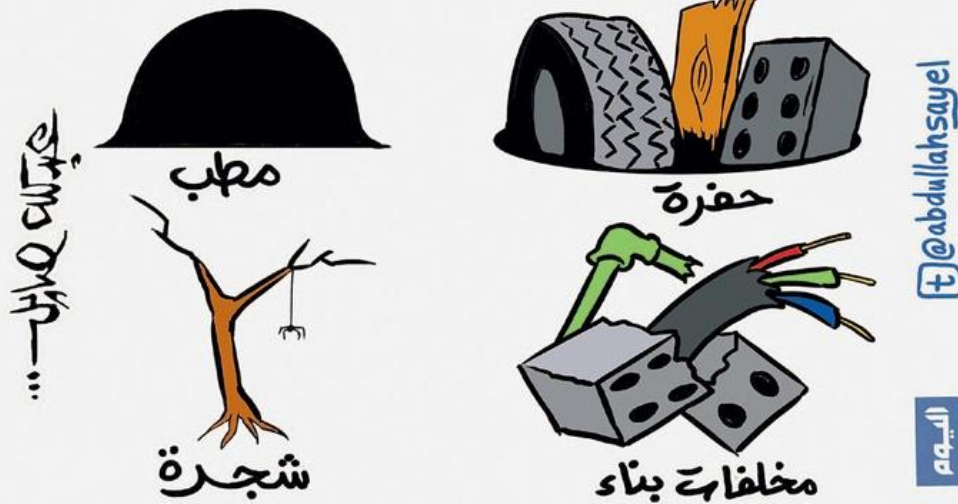


الرياض
www.alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض
الاثنين 15 ربيع ثاني 1437 هـ -
25 يناير 2016م

<http://www.alriyadh.com/comic>

الشؤون البلدية "تدشن" بيئة المدن الرعاة



اليوم

المصدر: جريدة اليوم
الاثنين 15 ربيع ثاني 1437 هـ -
25 يناير 2016م

<http://www.alyaum.com/article/4115435>